



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الرابعة - الدورة الربيعية 2007م - العدد: 01

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الأحد 14 صفر 1428

الموافق 04 مارس 2007

فهرس

ص 03 محضر الجلسة العلنية الأولى

■ إفتتاح دورة الربيع العادية لسنة 2007م.

محضر الجلسة العلنية الأولى
المنعقدة يوم الأحد 14 صفر 1428
الموافق 04 مارس 2007

السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس المحكمة العليا،
السيدة رئيسة مجلس الدولة،
السيدات والسادة،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود باسمكم - زميلاتي وزملائي - أن أرحب بكافة ضيوفنا في مقر مجلس الأمة، وأن أشكرهم على تلبيتهم دعوتنا ومشاركتنا المناسبة، مناسبة افتتاح دورة الربيع العادية في مجلس الأمة.

من شهر كنا قد افترقنا على أمل اللقاء بكم مرة أخرى بمناسبة الافتتاح الرسمي لدورة الربيع العادية وها نحن - والحمد لله - نلتقي اليوم بنفس المكان.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إفتتاح دورة البرلمان هو دائماً مناسبة يتم فيها الإعلان عن انطلاق أشغال البرلمان وفقاً لأحكام الدستور وهي تعد - دائماً - فرصة يتم خلالها تحديد محاور العمل الذي ينتظر الهيئة خلال الفترة.

وسيراً على هذه السنّة، أقول من البداية إن الدورة بما ستعكف على دراسته والبت فيه من نصوص وبما سيتخللها من نشاطات ومواعيد واستحقاقات، ستكون واحدة من المحطات البارزة في مسار ترسيخ البناء المؤسساتي وتكريس الممارسة الديمقراطية وتأكيد التعددية السياسية وإثراء التجربة الانتخابية في بلادنا.

لئن كانت فترة انعقاد الدورة حافلة بالنشاطات ذات الطابع السياسي والحزبي الذي تحتمه الظروف وتفرضه المناسبة فإن ذلك لن يؤثر سلباً على النشاط التشريعي العادي في مجلس الأمة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

أثناء الدورة سيكون أعضاء مجلس الأمة مطالبين بدراسة وتحديد الموقف من عدد معتبر من النصوص

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون:

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛

- السيد رئيس الحكومة؛

- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛

- السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛

- السيد رئيس المحكمة العليا؛

- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

إفتتحت الجلسة على الساعة الحادية عشرة والدقيقة الواحدة والعشرين صباحاً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

مراسيم الافتتاح:

- تلاوة سورة الفاتحة؛

- عزف النشيد الوطني.

السيد الرئيس: طبقاً لأحكام المادة 118 من الدستور والمادتين 04 و05 من القانون العضوي الناظم للعلاقات بين غرفتي البرلمان وبينهما وبين الحكومة، أعلن رسمياً عن افتتاح دورة الربيع العادية لسنة 2007، في مجلس الأمة.

وكما جرت العادة، المناسبة تقتضي إلقاء كلمة أسعى من خلالها إلى أن أستعرض أمامكم بعض ما ينتظرنا من أشغال وربما قد أعقب خلالها أيضاً على بعض ما يجري في الساحة الوطنية.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

على حساب المستأجر ولئن جاء المشروع لمعالجة هذا الوضع فهو جاء كذلك لتبسيط الإجراءات وتحقيق الإنصاف بين طرفي العقد لكنه بالوقت ذاته عمل على احترام قاعدة الحقوق المكتسبة فضمن بنوده أحكاماً انتقالية راعى فيها أوضاع العقود السارية المفعول لدى صدور القانون المقترح. ولعل الحكمة التي توخاها مشروع القانون هذا هو كونه وفر الضمانات الضرورية للمستثمرين الخواص وملأك المساكن وشجعهم على التأجير أو البناء.

أيتها السيدات، أيها السادة،
أثناء الدورة سنكون مطالبين أيضاً بمناقشة وتحديد الموقف من نصوص هامة أخرى نذكر منها - على سبيل المثال - ذلك المتعلق بتسيير وحماية وتطوير المساحات الخضراء الذي لا يقل - هو الآخر - أهمية وحساسية عن غيره من النصوص السابقة ذات الصلة بالقطاع والتي صادق عليها مجلسنا من قبل.

وهو يندرج في سياق مخطط برنامج فخامة رئيس الجمهورية الخاص بالتنمية المستدامة وصيانة البيئة ويتمشى مع مضمون توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالبيئة والذي سبق لبلادنا أن وقعت على مضمون بيانه.

أيتها السيدات، أيها السادة،
خلال هذه الدورة سوف نناقش ونحدد الموقف من مشاريع قوانين أخرى هامة، وهي مشاريع تتعلق بتوجيه المنظومة التربوية والتكوين.

والأمر هنا يتعلق بمشروع القانون التوجيهي للتربية الوطنية وذلك المتعلق بالتكوين المهني اللذين بفضلهما سيتم تدقيق المهام وحقوق عمل هذه القطاعات المكونة لمنظومتنا التربوية ويهيئها لأن تكون مسيرة للتطور ومتماشية مع مستلزمات واقعنا الاقتصادي والاجتماعي.

وهكذا فإن مشروع القانون الخاص بالتكوين المهني من جهته أتى ليحتم المراجعة الكلية للقطاع وليصبح التكوين المهني خياراً مفضلاً لدى أبنائنا وليس خياراً ثانوياً لإدماج أولئك الذين لم يوفقوا في دراستهم.

الهامة. نصوص تتعلق بقطاعات العدالة والتربية والتعليم والبيئة والحياة الاقتصادية بالإضافة إلى مشاريع أخرى قد تقترحها الحكومة.

المؤكد الآن هو أن البرلمان سيدرس ويحدد الموقف من كل هذه المشاريع ويأتي في مقدمتها قانونان في غاية الأهمية ونعني بهما مشروع قانون الإجراءات المدنية ومشروع القانون المعدل للقانون المدني؛ وبطبيعة الحال أحدهما يعتبر من أكبر وأضخم القوانين، لست أدري إن كانت الظروف ستسمح للمجلس الشعبي الوطني - فيما تبقى له من وقت - لدراسته وبالنظر لأهميته قد يجري التقييم حول مدى تقديمه أو تأجيل دراسته إلى ما بعد الانتخابات وتجد هذه الأهمية مبررها في كونه يدخل إصلاحات جذرية جديدة تعزز النهج الذي اعتمده القطاع في مجال الإصلاح وهي تعديلات ترمي إلى تطوير كفاءات حل النزاعات المدنية والإدارية وتبسيط شروط التقاضي أمام المحاكم المدنية وهي بنفس الوقت تعطي حقوقاً أكبر للمتقاضين وتوفر شفافية أوسع في عمل القضاة ككل.

مشروع القانون الأول يدخل تحويراً جذرياً على الإجراءات المعمول بها في المحاكم الإدارية وهو يحقق توازناً حقيقياً بين المتقاضين في المنازعات الإدارية من جهة، وبين المتقاضي والإدارات المعنية بالدعوى من جهة ثانية. هذا القانون جاء كذلك ليمنح القاضي الإداري صلاحيات أكبر واستقلالية أوسع تجاه السلطات الإدارية في الوقت الذي يقي فيه المتقاضي من احتمالات الوقوع تحت طائلة التعسف الذي قد يمارس من قبل أعوان الإدارة وباسم الإدارة.

أما فيما يخص التعديل الخاص بالقانون المدني فإنه من القراءة المتمعنة تبين أن هذا الأخير أدخل تعديلات أساسية على كيفية إجراء العقود المدنية وخاصة تلك المتعلقة بعقود الإيجار.

إنكم، سيداتي، سادتي، تعلمون أن السوق العقارية بشروطها المرعية الآن هي سوق تكاد تكون سوقاً مغلقة ويشوبها إختلال واضح يضر بمصلحة المؤجر

سيدعى خلالها الشعب الجزائري، مرة أخرى، إلى ممارسة حقه السيادي في الاختيار الحر للرجال والنساء الذين يراهم مناسبين للتعبير عن إرادته ضمن المؤسسة الدستورية التي تساهم في صناعة القوانين التي تنظم المجتمع.

إذ خلال هذا الموعد ستكون الساحة الوطنية بالتأكيد مسرحاً لمنافسة شديدة ونقاشات سياسية ستكون بالتأكيد هامة وفيها ستخوض كل الفعاليات السياسية والحزبية غمارها ومن المؤكد أن كل هذه الجهات ستسعى كل حسب لونها وتوجهها السياسي إلى إقناع المواطنين بسداد خياراتها وأهمية برامجها واقتدار مرشحها.

وفي كل هذا فإن مجلس الأمة - الذي من فترة قصيرة جدد نصف عدد أعضائه - لن يكون بعيداً عن أجواء هذا النقاش السياسي ذي الطبيعة الخاصة وهو سيشارك من خلال أعضائه الذين سوف يدافعون ولا شك عن قوائم وبرامج عائلاتهم السياسية؛ بالطبع الآراء والأفكار التي يتبناها الواحد والآخر لن تلزم الهيئة.

إننا بقدر ما ندعم هذه المشاركة ونعتبرها حقاً مشروعاً لكل عضو بقدر ما ندعو كافة الزملاء والزميلات إلى المشاركة في هذا الاستحقاق الوطني البارز بقدر ما نطالبهم أيضاً بالتحلي بروح المسؤولية التي باستمرار تحلوا بها والمساهمة في الرفع من مستوى هذه العملية المواطنة والمشاركة في إنجاح مسعى أخلققتها، من خلال اعتماد الأساليب والطرق الأكثر رصانة وأخلاقية في مجال الدفاع عن المواقف والبرامج وأيضاً القوائم؛ وأملنا أن تكون هذه المشاركة وهذا الدفاع في إطار الاحترام للآخر.

وفي نفس الاتجاه فإننا نهيب بكل المشاركين في هذه المنافسة - التي نريد لها أن تكون شريفة - أن يعملوا على إضفاء الطابع الأخلاقي بل أقول الطابع الحضاري على أجوائها.

وحبذا لو أن هذه الأحزاب وكل المشاركين في المنافسة يتفوقون على اعتماد وثيقة شرف يلتزم الجميع بالتقيد بها واحترام بنودها وبذلك يكون

أيتها السيدات، أيها السادة، مجلس الأمة سوف يحدد الموقف من أمرين رئيسيين تم إصدارهما ما بين دورتي البرلمان، ونعني بهما:

- الأمر المتعلق بحالات التنافي مع ممارسة بعض النشاطات والوظائف وهو قانون يرمي إلى حماية الدولة والمؤسسات التابعة لها من تزايد تسرب ومغادرة بعض إطارات القطاع العام والالتحاق بالقطاع الخاص أي أنه جاء ليضع حداً لنزيف هذه الثروة البشرية الهامة التي أنفقت عليها خزينة الدولة المال الكثير وهي في كل يوم في تناقص متزايد.

- الأمرية الرئاسية الثانية التي أصدرها السيد رئيس الجمهورية تهدف في نهاية مقاصدها إلى التخلي عن مركزية القرار المطبق في مجال منح تصاريح استغلال المقالع والمحاجر والتي يمنحها القانون المرعي إلى السلطة الوصية أي إلى الوزارة. أما اليوم، وبموجب أحكام المشروع الجديد، فإن صلاحية منح هذه التراخيص ستعود إلى سلطة والي الولاية تيسيراً للعمل وتوفيراً للمرونة والسرعة التي تتطلبها طبيعة استغلال هذا القطاع خاصة في المرحلة التي تقطعها بلادنا في مجال التنمية وهي تأتي أيضاً استجابة للطلبات التي ما فتئت السلطات المحلية والمواطنين يدعون لها لدعم وتيرة التنمية على المستوى المحلي وتعميم الشفافية في التعامل على كافة المستويات وفي كافة المجالات.

أيتها السيدات، أيها السادة، يتزامن انعقاد الدورة هذه المرة مع انتهاء عهدة نواب الأمة في المجلس الشعبي الوطني.

وفي مثل هذه المناسبات تبدي الهيئة التنفيذية - لأسباب موضوعية - تفهماً واضحاً لواقع الظرف فتكتفي بتسجيل مشاريع النصوص ذات الطبيعة الخاصة أو الاستعجالية وهي تقترح - من باب الاحتياط - في كل مرة إبقاء تسجيل مشاريع نصوص جديدة مفتوحاً وهو الأمر الذي تم اعتماده هذه المرة أيضاً.

ذلك أن دورة الربيع الحالية، سيداتي وسادتي، تتزامن - كما تعلمون - مع موعد مواطني هام حيث

الدستورية وهي وفرت لها كامل شروط العمل وقد عملت هذه المؤسسات واجتهدت وأرست لنفسها قواعد عمل يمكن وصفها عموماً بالجيدة، الأمر الذي مكنها من فرض نفسها في الميدان سواء على صعيد العمل التشريعي أو العمل البرلماني. ونتيجة لهذه الجهود أصبح بالإمكان القول إن لبلادنا والحمد لله مؤسسات شرعية حقيقية أدت وتؤدي دورها عادياً. أما اليوم، فإن ما هو مطلوب تحقيقه وتعزيز مكانته في هذه المؤسسات هو أن تقوي رصيد مصداقيتها عبر زيادة تحسين أساليب عملها وتقوية الصلة مع محيطها والاجتهاد في تطوير أدائها.

أيتها السيدات، أيها السادة، بلادنا بفضل السياسة الرشيدة التي اعتمدها السيد رئيس الجمهورية نجحت في كسب دعم المواطن وجعلته في أغلبيته الساحقة ينحاز لخياراته ولقد ساهمت النتائج الإيجابية التي حققتها مؤسسات البلاد خلال الفترة، نقول ساهمت في تقوية هذا الانخراط لصالح التوجه، الأمر الذي يؤدي بنا إلى القول إن الأمور تسير في الاتجاه الذي يقوي ديناميكية ثقة الشعب بالدولة وتعاضم مصداقيتها لديه، وهذا في حد ذاته يعد عنصر ارتياح ويشجع الدولة على ضرورة مواصلة الجهد ذاته ولتكن الانتخابات القادمة محطة أخرى تثبت ونؤكد فيها هذا التوجه.

أيتها السيدات، أيها السادة، بودي في الأخير أن أقف عند تطورات غير مريحة عرفتها بلادنا هذه الأيام وأقول فيها: إن تكرار وقوع بعض العمليات الإرهابية "الجبانة" إن دلت على شيء فإنما تدل على أن مرتكبيها يعيشون حالة إرباك حقيقي إختللت لديهم فيها الأوراق وهم بأعمالهم النكراء يظهرون وكأنهم في زمان غير زمانهم وأن سلوكهم يثبت مرة أخرى أن فهمهم لقراءات أحداث التاريخ هو فهم أكل عليه الدهر وشرب.

كنا نعتقد أن وقوف الشعب ولأكثر من مرة مع دعم سياسات السلم والمصالحة وسيادة الأمن والاستقرار وتحقيق الرفاه للشعب، أقول كنا نعتقد

الجميع قد ساهم في الرفع من مستوى نقاش الحملة ووفر شروط نجاحها.

ما نأمل في هذه المنافسة أيضاً أن تكون ترشيحات الأحزاب لهذا الاستحقاق ترشيحات نوعية.

ذلك أن بلادنا بما بذلته من جهود في ميدان التعليم أصبحت تتوفر على مخزون بشري نوعي ضخم ومقدر، فلتستعن هذه الأحزاب وهذه الفعاليات من رصيد هذا المخزون ولترشح من بينه من هو الأحسن والأكثر اقتداراً.

وإننا لنعتقد أن باعتماد الأحزاب والفعاليات لهذا الخيار سوف تستفيد في آن واحد الأحزاب والفعاليات والبلاد معاً، لأن شعبنا باستمرار دعم الكفاءة والاقتدار، خاصة وأن مهمة صناعة القوانين ومناقشة برامج الحكومات ومتابعة تنفيذها تستوجب بالضرورة كثيراً من الاقتدار وكثيراً من الكفاءة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإننا نود التأكيد على أمر آخر ذي صلة بالموضوع وفيه نقول إذا كان الدستور يساوي بين كافة المواطنين في الحقوق والواجبات فإن القانون بالمقابل يجب أن يكون صارماً في وجه كل من وقف أو يقف ضد القانون وضد الوطن.

أيتها السيدات، أيها السادة،

شعبنا بالماضي أجرى منافسات انتخابية عديدة وهو أجراها عموماً في ظروف عادية. أملنا أن يخوضها هذه المرة بنفس الروح فيختار من بين البرامج ما هو أحسن ومن الأسماء من هي أكفأ لأن عملية التشريع وشرف الانتماء إلى المجلس الشعبي الوطني كانت باستمرار عملية ذات طبيعة خاصة وكان معيار الاقتدار والكفاءة هو الأساس فليكن الأمر كذلك هذه المرة أيضاً.

إننا نقول هذا وإن كنا ندرك أن شعبنا يعرف هذه الحقائق ومن المؤكد أنه سيعمل لها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

في المواعيد الانتخابية التي نظمناها خلال السنوات الماضية وفقت بلادنا في إقامة المؤسسات

أن الرسائل التي وجهها الشعب من خلال هذه المواقف قد وصلت للجميع وأن الفئات الضالة قد التقطتها واستخلصت الدروس منها، وأنها ستستغل هذه السانحة للاعتراف بالخطأ والاندماج في المجتمع لكن - للأسف - التعصب والتحجر بل أقول الضلالة لا تزال سائدة لدى هذه الجماعات.

إننا لهؤلاء وأولئك نقول إن الجزائر لن تكون كما هم يتوهمون وأن استبدال التسميات والاستعانة بالشارات الوافدة من بعيد لن تساعدهم على لفت الانتباه ولا كسب النتيجة.

إن الجزائر مدعومة بالأغلبية الساحقة من أبناء شعبها لن تخيفها الشعارات ولن يزعزع من إيمانها الراسخ بالمصالحة الوطنية مثل هذه الأعمال وإن هي آلمت بعض الشيء وعكرت الأجواء لبعض الوقت. شعبنا تلقح من المحنة وهو مستفيدا من تجربة السنوات المرة لقادر على إفشال وإحباط كافة المخططات التي يحاول البعض تنفيذها ضد مصلحته. إننا بهذه المناسبة نود أن نشيد أيضا بشجاعة وبقظة كافة أسلاك الأمن في بلادنا كما أننا ندعو كل المواطنين والمواطنات إلى مزيد من الحذر واليقظة لإفشال كافة محاولات قوى الشر والغدر التي تستهدف بلادنا وشعبنا وندعوهم إلى ضرورة التحرك الفاعل دفاعاً على المكاسب الكبيرة التي حققتها بلادنا بفضلهم وبفضل أحكام المصالحة الوطنية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

بعد أيام ستتكرر المناسبات التي فيها سوف نلتقي لدراسة وتحديد الموقف من مشاريع النصوص المبرمجة ومن المشاركة في نشاطات عديدة أخرى نعمل اليوم على إعدادها وإلى ذلكم اليوم أتمنى التوفيق للجميع؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

الجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الواحدة والخمسين صباحاً

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الاثنين 15 صفر 1428

الموافق 05 مارس 2007

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587